موظفوها، بما في ذلك أعلى المناصب، رواتب محدودة قريبة من رواتب العمال والجنود، أو أكثر أو أقل قليلا، والذين في مناصب قيادية يثبتون في مواقعهم بقدر استجابتهم لمهامهم، اي أنهم في التحليل الأخير لا يملكون شيئا سوى رواتبهم.. أما ارباح القطاع العام فتوظف في توسيع القاعدة الاقتصادية والانفاق على الجيش والمرافق العامة سيما ان التعليم مجاني والعلاج مجاني، مثلما يتم بناء مدن جديدة ووحدات سكنية جديدة... الخ.

واما ان تكون ملكية وسائل الانتاج تعاونية، اي خاصة بالعاملين في الوحدات الاقتصادية، مشغل لمن يعمل فيه، ومزرعة لمن يعمل فيها، والارباح تعود لهم والأجور تقررها ادارتهم المنتخبة بناء على قانون "كل حسب طاقته ولكل حسب عمله".

وفضلا عن ذلك هناك ملكيات خاصة غير استغلالية كمطعم تملكه عائلة معينة او مزرعة لعائلة اخرى وبقالة وسيارة اجرة.. الخ كل ذلك بدون تشغيل أجراء، والملكيات الخاصة هذه منتشرة في الصين وفيتنام... كما كانت واسعة الانتشار في الاتحاد السوفييتي في الاربعينات والخمسينات غير انها اندثرت في اوائل السبعينات حيثما تبقى فقط الملكية للدولة، والملكية التعاونية للمنتجين فقط. بل وفي أوروبا الشرقية او فيتنام يوجد اضافة للأشكال الثلاثة المذكورة أعلاه ملكيات خاصة استغلالية صغيرة، اي يعمل فيها أجراء ايضا، فيما الارباح تعود للبرجوازيين الصغار، أما الملكيات المتوسطة والكبيرة فقد جرى تأميمها منذ زمن فيما عدا أطيان بعض الكنائس.

وهذا كله قبل الردة الرأسمالية، الزلزال الذي أطاح بالاشتراكية حيثما اطلقت الايدي لامتلاك اي شيء واستغلال من يستطيع استغلاله والخصخصة حيث توزيع الشركات والمصانع والمزارع على العاملين بغية تحطيم الملكية الاجتماعية والجماعية.

والاشتراكية في كل الاحوال لا تنفي الملكية الفردية، اي ملكية البيت والسيارة وأجرة العمل والاستثمارات المحيطة في البيت... الخ، الملكية للاستهلاك الشخصي حتى ولو كانت متبوعة بمزرعة عائلية.. فهذه ملكية فردية مكفولة في كل الاطوار.

بل وبات مكفولا الملكية الخاصة غير الاستغلالية، اي انتاج وتبادل في السوق ولكن بدون تشغيل أجراء، أما الملكية الخاصة الاستغلالية فتزول بتدرج